

أعلن في مؤتمر صحافي أن جمعية الخميس العمومية «باطلة قانونياً»

براك الصباح: نناشد وزيرة الشؤون احترام رغبة الأغلبية ومنح الاتحاد الحالي الشهادات اللازمة



جانب من المؤتمر الصحافي

■ لدينا جلسة

قضائية منتصف الجاري للمطالبة باعتماد الجمعية العمومية التي لم يطعن بها أحد

أكد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك فهد الصباح أن الهدف من تنظيم المؤتمر الصحفي في مقر الاتحاد للرد على بعض الإدعاءات لدى البعض والذين عقدوا جمعية عمومية عصر الخميس الماضي خارج مبنى الاتحاد وحضرها 15 مزارعا بعضهم أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المنطل من قبل الجمعية العمومية برئاسة الأنبيعي وعدد من المزارعين الذين لم يسدوا اشتراكاتهم.

وقال الصباح في مؤتمر صحافي عقده صباح أمس أن رجال الأمن المسؤولين عن حراسة الاتحاد البلغوني بوجود عدد من الأشخاص يريدون الدخول الي مبنى الاتحاد وابلغتهم بعدم فتح الباب لهم وذهبت مباشرة الي مخفر الشويخ الصناعية لتسجيل إثبات حالة ولم اتواجد في الاتحاد ولم يحدث أي احتكاك معهم وبالفعل ذهب اليهم أحد الضباط برتبة نقيب وابلغهم أن مايقومون به مخالف للقانون وابلغوه بوجود حكم محكمة وذهب اليهم رئيس المخفر العقيد ياسر السيد ووجد معهم مذكرة داخلية من وزارة الشؤون تفيد أن الأنبيعي ممثل قانوني للاتحاد وليس حكم محكمة كما ادعوا.

وأضاف الصباح مع كامل احترامنا لوزارة الشؤون إلا أن البعض يجعل أن اتحاد المزارعين مثله مثل أي اتحاد آخر لا يخضع لوزارة الشؤون ال

وأوضح الصباح أن المشكلة بدأت في مطلع عام 2012 واجتمع الطرفين مع مدير إدارة التنفيذ المستشار علي الأنبيعي وتم الاتفاق على تنفيذ الحكم الصادر واستاد الأمر لمجلس تصريف العاجل من الأمور برئاسة الأنبيعي وتم الاتفاق على آلية التنفيذ والالتزام بالنظام الأساسي بحيث تتم دعوة الأعضاء المسجلين للرسم قبل الأول من إبريل 2012 وليس 2011 وتم الاتفاق على تسليم الاتحاد لمجلس الأنبيعي بحسب يسلم أمين السر الأوراق لنظيره وكذلك أمين الصندوق لكن الخلاف حدث عندما طلب الأنبيعي من أمين السر المحامي حمد الإصميم جميع ملفات المزارعين لراجعتها بانفراد فرض أمين السر

كون ذلك من مسؤولياته ويمكنه الإطلاع عليها معه وكذلك طلب إختتام الاتحاد ورفض تسليمه له مما جعل رئيس العاجل يترك مقابض الاتحاد على مكتب المدير العام ويسحب من

ودعا في اليوم التالي الي عقد اجماع مع مجلس إدارة تصريف العاجل لتجديد يوم الانتخاب وحضر الاجتماع خمسة من الأعضاء ولم يحضر معهم وحدد المجلس موعد للانتخاب خاصة وأن الحكم الصادر في 2011 جاء فيه أن المسجوح لهم بالانتخاب والترشيح هم فقط أعضاء الجمعية العمومية المسجلين بالاتحاد والمسجلون لكافة الرسوم والاشتراكات حتى تاريخ 31 مارس 2009 ولما كان موعد انعقاد الجمعية العمومية محددًا في يوم 6 إبريل 2011 وهذا يحرم الأعضاء المسجلين في الاتحاد بعد ذلك التاريخ وحتى قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر وهناك أعضاء كانوا مسجلين في 2009 وأوقفوا عضويتهم ويكون

في دول المجلس وذلك انطلاقا من قرار أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس في هذا الشأن في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى كما تم بحث التطورات الخاصة بالاتحاد الجمركي بين دول المجلس والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والمفاوضات التجارية بين المجلس والدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى ومشروع الهيئة القضائية الاقتصادية المعنية بتسوية الدعاوى الاقتصادية في نطاق المجلس وحكومة الإمارات والهيئات المالية والنقدية الإقليمية. هذا وقد ابن المجلس المغفور له بإذن الله تعالى الفريق الدكتور محمد حسن العفاسي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق الذي وافاه الأجل المحتوم صباح اليوم والمجلس إذ يستذكر بالتقدير جهود الفقيد المخلص وإسهاماته الوطنية العديدة في مختلف المجالات والميادين يتوجه إلى المولى عز وجل بالدعاء بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

المبارك: الاسترشاد

واستمع سموه خلال اللقاء إلى شرح من أعضاء اللجنة عن أهم قضايا الشباب التي تضمنها التقرير والتصورات المطروحة لمعالجتها وكيفية التهوؤ للشباب والاستفادة من جهودهم في المجتمع. وأكد سموه حرص الحكومة على دعم الشباب وتسخير كل ما من شأنه تحقيق آمالهم وطموحاتهم معربا عن تقديره للجهود التي بذلتها اللجنة في إعداد التقرير الذي يهد لبده وزارة شؤون الشباب في مارسه عملا.

كما جدد سمو الشيخ جابر المبارك وراعي مسابقة الشيخ مبارك الحمد الصباح للتميز الصحافي تأكيده على إيلاء الشباب كل الاهتمام والعمل على صقل مواهبهم وتقديم كل الدعم لهم لتشجيعهم على التميز والإبداع كل في مجال عمله واختصاصه.

وقال رئيس اللجنة العليا للمسابقة أمين العلي في تصريح صحافي أمس ان كلام سموه جاء خلال لقائه مع أعضاء اللجنة الذين اطلعوا سموه على فعاليات الدورة الخامسة والنجاح الكبير الذي حققته على كل الصعيد ووضعوا امام سموه خطة عمل الدورة السادسة والتطورات المستندة فيها.

ونقل العلي الذي يشغل ايضا رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بـ«كونا» عن سموه أشادته بما حققته الدورة الخامسة من نجاح خصوصا في جائزة فئة الشباب التي ادخلت للمرة الأولى في الدورة الخامسة وما شهدته من دعم للفتايرين بجوائز هذه الفئة لتشجيعهم على متابعة التميز في العمل الصحافي والاعلامي.

الكلفة المالية

العلاوة الاجتماعية للاولاد والتي كانت تشير إلى ان الزيادة تكون 100 دينار لـ7 اولاد وآخر «10» اولاد، وايضا ان تكون «75» دينارا من دون تحديد عدد الاولاد ويكون السقف مفتوحا. وبيئت الهاشم انه سيكون لاعضاء اللجنة موقفا مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حول اجابات ممثل الخدمة المدنية الذي قال لا أستطيع تقديم اجابات بشأن الكلفة المالية لمجلس الامة وإنما اجابتي ستكون لمجلس الوزراء فقط، وسيكون لهم وقفة جادة حول هذه الاجابة من ممثل ديوان الخدمة المدنية في حال استمراره بعدم تقديم الكلفة المالية ومعرفة التوظيف الوظيفي للموظفين. واوضحت الهاشم ان اللجنة ستعتمد ما أنت به مؤسسة التأمينات الاجتماعية من معلومات بشأن العلاوة الاجتماعية للاولاد وارفاقها مع التقرير النهائي للجنة ورفعها إلى مجلس الامة. من جانبها ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية امس مشروع بقانون رقم 24 لسنة 1979 بشأن الجمعيات التعاونية بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس ان اللجنة انتهت من مداول قانון الجمعيات التعاونية بالتوافق مع الحكومة، مشيرا الى ان ابرز التعديلات على القانون هي ان عمر المرشح لمجلس إدارة الجمعية 30 عاما وان يكون حاصلا على مؤهل جامعي.

وأضاف شمس ان انتخابات الجمعية التعاونية ستكون من اول جمعية عمومية تعقد وان اول انتخاب سيكون لـ9 اشخاص بصوت واحد ثم بعد مرور سنتين يتم انتخاب 4 اشخاص جدد بدلا من اربع

«الداخلية» وبرنامج أممي في الكويت يبحثان موضوعات مشتركة

والتمية استنادا لقرار مجلس الوزراء «1426» في أكتوبر 2010.

من جانبه قال هشن ان دولة الكويت لا تحتاج الي دراسات ومقترحات لمعالجة المشاكل الضرورية المتعلقة بالازدحام المروري والتلوث البيئي مشيرا الي أن الكويت أعدت إستراتيجية مروية شاملة تم فيها تحديد رؤية الدولة للسنوات العشر المقبلة.

وبين انه تم تحديد «26» جهة في الدولة وأولويات المشاريع المطلوبة التي تمت المباشرة فيها من قبل بعض إقسام ادارات المرور والوزارات الأخرى موضحا أن المطلوب الآن الاستعجال في تنفيذ المشاريع التنفيذية التي حددتها الاستراتيجية «لكون المشاكل المرورية تنمو بشكل متصاعد يفوق نمو السكان وزيادة للركبات».

فنية البلدي: تخصيص مواقع لأفرع بلديات الفروانية والجھراء والأحمدي

وافقت اللجنة الفنية في المجلس البلدي أمس على تخصيص ثلاثة مواقع لأفرع بلديات محافظات الفروانية والجھراء والأحمدي. ووافقت اللجنة في اجتماعها برئاسة العضو قرز المطيري على الاقتراح المقدم من العضو محمد مروي الهديبة بشأن زيادة معدل نصيب الفرد عند احتساب مساحات الأرض المخصصة بالجمعيات التعاونية. وأحالت إلى الإدارة كتاب اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالكويت بشأن طلب إعادة النظر في قرار المجلس تحديد أنشطة الجمعيات وذلك إضافة لبعض الأنشطة للمناطق السكنية التابعة للجمعيات وبما اقتراح العضو اشواق المنلف الخاص بتشجيع الأنشطة الشبابية في البلاد وذلك لمزيد من الدراسة.

كما أحالت اللجنة إلى الإدارة سؤال العضو منى بورسلي بشأن اجراءات الفرار مشروع الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030 وطلب وزارة الأشغال العامة الموافقة على أعمال الاتفاقية الاستشارية «-/180» لأجل دراسة وتصميم والإشراف على إنشاء الطريق الإقليمي – الجزء الشمالي – قطاع «ا» وذلك لمزيد من الدراسة.

بحث وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور مدير عام الإدارة العامة للمرور اللواء عبدالفتاح العلي مع ممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت ستين هشن مواضيع ذات اهتمام مشترك. وقال بيان صحافي صادر عن وزارة الداخلية أمس انه تم الاتفاق بين الطرفين على أن تتواصل هذه الاجتماعات للاستعجال في تنفيذ المشاريع المتعلقة باستراتيجية المرور في الكويت بما يخدم خطط الدولة وتلبية متطلبات المجتمع. ونقل اللواء العلي الي هشن تحيات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد حسود الجابر الصباح مؤكدا له الاهتمام بتنفيذ المرحلة القادمة من الاستراتيجية 2020 2014 الخاصة بالمرور. وتناول اللقاء سير انجاز

■ 15 مزارعاً

لا يمثلون أعضاء الجمعية العمومية و الـ 150 أقرب للتمثيل

وان حكم المحكمة يلزم الجمع الالتزام بالنظام الأساسي والذي ينص على منح المزارعين المسجلين قبل 15 يوما من انتهاء السنة المالية الانتخابات في ابريل 2012 وللاسف من خلال الدعوة لجمعية عمومية في 8 مايو 2012 لوقف ذلك الخطط

وتصريف العاجل وتمت الدعوة لعقد انتخابات في 16 مايو 2012 وفازت قائمة الصباح وتوجهنا بكتاب لوزارة الشؤون لتزويدنا بشهادة لئ يمه الأمر لكن مع الأسف الوزارة أخرى ونشر إعلان بحدى الصحف منفردا دون الرجوع لمجلس الإدارة في 2011 جاء فيه ان المسجوح لهم بالانتخاب والترشيح هم فقط أعضاء الجمعية العمومية المسجلين بالاتحاد والمسجلون لكافة الرسوم والاشتراكات حتى تاريخ 31 مارس 2009 ولما كان موعد انعقاد الجمعية العمومية محددًا في يوم 6 إبريل 2011 وهذا يحرم الأعضاء المسجلين في الاتحاد بعد ذلك التاريخ وحتى قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر وهناك أعضاء كانوا مسجلين في 2009 وأوقفوا عضويتهم ويكون

وكشف الصباح ان أعضاء الجمعية العمومية لعام 2011 التي يتسك بهم الصباح يعتبرون انتهت فعاليتهم بانتهاء السنة المالية 2012 فكيف تعود للوراء وهذا ما ينص عليه النظام الأساسي صراحة لكن ماجرى يوم الخميس مخالف للنظام الأساسي.



قرز المطيري

اشخاص من الأعضاء الـ9 وان مدة العضوية سنتين فقط. وبين ان من أبرز التعديلات على القانون هي تعيين مراقب مالي واداري من قبل وزارة الشؤون في الجمعية التعاونية لمنايعة الاداء ورفع تقارير شهرية وسنوية.

وتذكر ان من أبرز التعديلات هي ان مخالقات الجمعية ستوجه الي رئيس الجمعية بصفتة وليس بشخصه، لافتا أن من المتوقع أن يناقش في الجلسة المقبلة مجلس الامة.

من جهة أخرى كشف النائب ناصر المري في تصريح صحافي: انه بعد دراسة مستفيضة للبيانات والمعلومات الخاصة بصفقة «الدوا» توصلنا الي حقيقة تضخيم الصفقة بقيمة 4.68 مليارات دولار وان مستشار الصفقة قد استلم أكثر من 17 مليون دولار تحت بند عمولة نجاح، فاي نجاح هذا.

وأوضح المري: ان المسؤولين في شركة صناعة البتركيماويات البترولية ومستشار الصفقة جي بي مورغان فاتهم حقيقة انه تم تضخيم قيمة الصفقة بمبلغ 4.68 مليارات دولار لتصلح 18.68 مليار دينار بدلا من 1.4 مليار دينار.

وأضاف المري: ان تلك الأرقام هي عكس الأرقام التي توصل اليها المدقق العالمي «ديلويت» وستنطلب من مستشار الصفقة «جي بي مورغان» بيان الأسباب التي أدت الي تضخيم الأصول وفي حال عدم التجاوب أو الرد فإننا ستعمل علي استصدار تشريع يمنع الجهات الحكومية من التعامل مع جي بي مورغان.

وأكد المري: ان قرار إلغاء الصفقة وإن كان سياسيا الا انه افضل من الاستمرار فيها. موضحا ان الاستمرار في الصفقة كان سيكبد الدولة خسائر أكبر من مبلغ الغرامة وهو عكس ما صرح به المسؤولين في القطاع النفطي من ان الاستمرار في الصفقة كان سيكون مربحا.

وأضاف المري: ان الخسارة في حال الاستمرار في الصفقة كانت ستكون أكبر من الغرامة الجائرة التي حكم بها ظلما على الكويت والتي ما زلنا نطالب بعدم دفعها وفي حال الرضوخ ودفعها فإننا مضطرين إلى استخدام ادواتنا الدستورية دافعا منا وحرصا على عدم اهدار المال العام سنقدم بطلب بالابقاف عن العمل لأي مسؤول لعب دورا سلبيا في هذه الغرامة وقد نطالب بالإحالة للنيابة العامة.

وأردف: ونعيد لنذكر مؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة البتركيماويات وشركة الدوا كيميكال بأن الضرر المتعدد للمال العام سينتج عنه ردة فعل عكسية شايبة ونتمنى ان يكون التفاوض من أجل إلغاء الغرامة والنظر في العلاقات المستقبلية وعليهم ان يتذكروا بان أسعار الغاز المدعوم ستلغي في حال تنفيذ هذا الحكم الجائر وقد أعذر من أنذر.

«التأمينات»: أرباح

وأضاف الرجعان في تصريح صحافي أمس ان أرباح المؤسسة عن السنة المالية الأخيرة وحدها المنتهية في 31 شهر مارس الماضي بلغت 936.6 مليون دينار «ما يعادل 3.3 مليارات دولار» وذلك بعد أخذ جميع الخصصات اللازمة لمقابلة المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.

وذكر ان المؤسسة «مسعرة في اتباع مبدأ التحفظ لدى دخول الاسواق أو الاستثمار في مشاريع جديدة مع انتقاء الفرص الاستثمارية بقدر كبير من الحرص والتركيز على الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة». وأشار إلى ان مجموع أرباح استثمارات المؤسسة منذ إنشائها بلغت نحو 7.2 مليارات دينار «ما يعادل 25.3 مليار دولار».

العسوسي: بدء

يمقر الهيئة العامة للمعلومات المدنية أمس بمناسبة بدء اصدار البطاقة المدنية الذكية للوافدين العاملين في القطاع الاهلي «المادة 18» والاتحاق بعائل «المادة 22» ان ذلك باتي استكمالا لما تم انجازه في مشروع البطاقة الذكية عقب الانتهاء من اصداها لكويتيين والخليجيين والوافدين العاملين في القطاع الحكومي اضافة الى من يعاملون معاملة الكويتي.

وأضاف انه سيتم اصدار البطاقات المدنية الذكية للوافدين على مراحل وفقا للمحافظات حيث ستكون المرحلة الأولى في محافظتي العاصمة ومبارك الكبير.

«التميز»: تأييد

ثلاثة آخرين، وجاء في سودة منطوق الدائرة الجزائية الثانية في محكمة التمييز الصادر أمس «بقبول الطعن المرفوع من الطاعنين طارق هاشم ومحمد هاشم وفهد مؤيد وشكا وفي الموضوع وسعيد هاشم محمد شكا وفي الموضوع برفضه ويقبول طعن النيابة العامة شكا وفي الموضوع برفضه».

وكانت الدائرة الجزائية الرابعة بمحكمة الاستئناف حكمت في جلستها للنقطة علنا في المحكمة بتاريخ 2012/5/28 بقبول استئناف النيابة العامة ضد الطاعون ضدهما فاطمة طارق هاشم وحسين كريم جوهر شكا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف.

وحكمت في تلك الجلسة ايضا بقبول استئناف كل من الطاعنين طارق هاشم ومحمد هاشم وفهد مؤيد وشكا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ومعاينة كل منهم بالحسب للمؤيد عما أسند اليه ومصادرة المضيوبات.

كما حكمت بقبول استئناف الطاعون ضده سعود محمد واستئناف النيابة العامة شكا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بشأنه وبراءته مما أسند اليه لظعن الطاعنون والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق التمييز.

سوريا: إسرائيل

وقالت الامم المتحدة ان بان دعا كل الأطراف «للتصرف بشعور بالمسؤولية لمنع تصاعد الصراع وهو بالفعل صراع مدمر وبالغ الخطورة».

واتهمت حكومة الرئيس بشار الأسد إسرائيل بمساعدة «ارهابيي» القاعدة بشكل فعلي وقالت ان هذه الهجمات تفتح الباب امام كل الاحتمالات.

وسعت إسرائيل اسمس إلى إقناع الأسد بأننا لم تستهدف إضعافه خلال الحرب الدائرة مع مقاتلي المعارضة. وكإجراء احترازي نشرت إسرائيل نظام القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ قرب الجبهتين السورية واللبنانية ومنعت الطائرات المدنية من التحليق في المنطقة لكن متحدا باسم الجيش الإسرائيلي قال إن الجبال الجوي سيعاد فتحه خلال الساعات القليلة المقبلة.

ولوحث دمشق بخيارات مفتوحة للرد على الغارات الإسرائيلية. وفي تطور لات قال التلفزيون السوري إن دمشق سمحت للغصائل الفلسطينية بمهاجمة إسرائيل انطلاقا من الجولان المحتل.

ورغم أن مصر ليست على وفاق مع الأسد فإنها تددت بالضربات الجوية الإسرائيلية ووصفتها بأنها انتهاك للقانون الدولي «من شأنه أن يزيد الوضع تعقيدا».

وفي ذات السياق أدانت تونس امس بشدة القصف وقالت إن إسرائيل تترصد كل الفرص لاشياع اطماعها واضعاف سوريا في المستقبل مستفيدة من الانقسام السوري بسبب القتال المستمر منذ نحو عامين.

من جانبها وجهت التحن انتقادا مستمرا لإسرائيل امس قائلة: إن يكن تعارض استخدام القوة وحسن على ضبط النفس واحترام سيادة الدول بعد أن شنت إسرائيل ضربات جوية على سوريا.

وقالت هوا تشون بيغ المتحدة باسم وزارة الخارجية الصينية في افادة صحافية «معارض استخدام القوة العسكرية ونعتقد انه يجب احترام سيادة أي دولة».

مصر: تعرض

تكن له دوافع سياسية.

واعلنت وزارة الداخلية في بيان أن المحتجزين الخمسة كانوا في طريقهم للتشاجر مع مجموعة كانت تطاردهم بسبب خلاف سابق. وإن سيارتهم تداخلت مع موكب قنديل في حي الدقي بالقاهرة الساعة ال11 مساء بالتوقيت المحلي.

وأضافت أن أحد المحتجزين أطلق عيارين ناريتين تجاه إحدى سيارات الحراسة عندما حاول طاقم الحراسة باسهم مجلس سيارتهم من جدس سيارتهم فقامت الشرطة بمطاردهم واحتجزت الرجال الخمسة.

وجاء في البيان أن الواقعة «ليس لها أي دوافع سياسية أو أبعاد أخرى» وهو ما أكد أيضا المتحدث باسم مجلس الوزراء علاء الحديدي، قائلا: إن الحادث الذي وقع أثناء عودة قنديل إلى منزله من عمله لم يكن تابعا من دوافع سياسية. وإن رئيس الوزراء «بخير ولم يصبه أي مكره».